الأنباء
الخميس 24 يناير 2019

لمشاهدة الصفحة PDF

ليس من اختصاص المحكمة الدستورية النظر في القرارات والأعمال البرلمانية

الدلال: ضرورة التمسك بقرار المجلس إبقاء عضوية الطبطبائي والحربش

محمد الدلال

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

وجه النائب محمد الدلال رسالة لرئيس وأعضاء مجلس الأمة بعدم التطرق في الجلسة المقبلة لموضوع بقاء عضوية النائبين الطبطبائي والحربش من عدمها، وضرورة التمسك بالقرار الذي اتخذه المجلس سابقا بهذا الشان والقاضي بإبقاء عضوية النائبين، لأنه ليس من اختصاص المحكمة الدستورية النظر في القرارات والأعمال البرلمانية.

وقال الدلال: «دار حديث في الساحة الكويتية بالمنتديات والدواوين عن أولويات المجلس ودوره في معالجة قضايا البلد والتركيز على الانجاز التشريعي وأهمية الإنجاز، وهذا مطلب الجميع والأعضاء يسعون الى الإنجاز التشريعي، وتقدمنا بالكثير من طلبات تعجيل انجاز بعض التشريعات خصوصا المدرجة على جدول الاعمال وتفعيل دور بعض اللجان غير الفاعلة، ركزنا على العديد من القضايا منها التعليم والمتقاعدين ومكافحة الفساد المالي بكل الوسائل المتاحة ولكن هذا لا يمنع اطلاقا ان نتحدث عن قضايا اخرى مرتبطة بقوة المجلس وصلاحيات والحقوق التي يتمتع بها الأعضاء مثل متابعة قضايا البلد ومراقبة السلطة التنفيذية».

وأضاف الدلال «ان اي نوع من نزع هذه الصلاحيات والاختصاصات وعدم تمتع اعضاء مجلس الامة بها، ما هو الا اضعاف للسلطة التشريعية وهدم ركن من اركان العمل البرلماني الصحيح».

وأوضح الدلال انه في الجلسة المقبلة سيتم النظر في بقاء عضوية النائبين الحربش والطبطبائي من عدمه والمحكمة الدستورية ستنظر الاحد القادم في الاشكال المقدم من احد الزملاء لوقف تنفيذ الحكم وهل تبدي رأيا بشأنه بعد سحبه ام لا، وقد تضيف المحكمة شيئا جديدا بحكمها الصادر وهذه القضية لا تقل اهمية عن القضايا الاخرى ولا تزال لدينا قناعة بان المؤسسين والخبير الدستوري وقتها عندما وضعوا المادة 16 في اللائحة الداخلية بهدف منح الاعضاء الحصانة على الرغم السلطات الثلاث متوازنة ووفق مسطرة واحدة لا تعلو سلطة فوق الاخرى تطبيقا واستنادا للمادة 50 من الدستور».

وزاد الدلال: «لذلك الرسالة الموجهة الاولى الى مجلس الأمة والرئيس والمكتب والأعضاء جميعا بأن القرارات السابقة لمجلس الامة لا تخضع للمحكمة الدستورية بالرغم من حكمها بعدم دستورية المادة 16، وان قرار المجلس بإبقاء عضوية النائبين سليم ولا يسري عليه الحكم، ولذلك لا حاجة لنا لبحث الموضوع في الجلسة المقبلة لان هذا عمل برلماني وتوسع المحكمة الدستورية في تفسير الحكم من حكم المحكمة الدستورية الذي جانبه الصواب فيما يتعلق بإبقاء عضوية النائبين وبشان آثار حكمها.

وأكد الدلال «ان العمل البرلماني لا يخضع للمحكمة الدستورية او تنظر فيه وليس من اختصاصاتها او صلاحياتها وهناك احكام صادرة من المحكمة الدستورية بهذا الشان، ويجب ان تكون عن محاكمة الوزراء وقالت: المحكمة ان المجلس يختص اساسا بالتشريع وخوله الدستور بذلك وأن الأعمال البرلمانية تخرج عن رقابتها، هي ذات المحكمة الدستورية أكدت ذلك بأحكام سابقة لها، فكيف ناقضت نفسها وتوسعت في هذا الحكم؟ وكان رأي مجلس الأمة والفتوى والتشريع هو عدم اختصاص المحكمة الدستورية بالنظر في الأعمال البرلمانية.

وتمنى الدلال ان يفعل موضوع العفو حتى يعود أبناء الكويت ممن هم بالخارج لوطنهم ولأهاليهم وأن يكون هناك انتصار للدستور.

وردا على سؤال هل لا يعني صحة ما ذهبت إليه وهو غير سليم من الناحية القانونية».

وأشار الدلال الى ان المحكمة الدستورية في حكمها الاخير تناقضت لأن ما يصدره مجلس الأمة من قرارات وتشريعات من الأعمال البرلمانية التي تنحسر عنها رقابة القضاء وهناك حكم دستوري في سنة 94 يتعلق بأحد التشريعات الاستجواب من الأعمال البرلمانية أم لا، وهل يحق للمحكمة الدستورية البت فيه لان سبق وان حول لها ذلك؟ قال الدلال: «نعم الاستجواب من الأعمال البرلمانية، ولكن اختصاص المحكمة الدستورية هو النظر في الإجراءات الدستورية وآلية تقديم الاستجواب وليس النظر والبت في مادة الاستجواب».

السويط: بعض التقييمات السنوية لـ«المراقبين الماليين» تفتقد العدالة

ثامر السويط

دعا النائب ثامر السويط وزير المالية د.نايف الحجرف إلى فتح تحقيق في تخفيض نسب تقييم الأداء السنوي لبعض الموظفين بجهاز المراقبين الماليين.

وقال السويط في تصريح صحافي إنه في حال صحة ذلك فإن وزير المالية هو المسؤول سياسيا، مؤكدا عدم القبول بظلم أي موظف يقوم بدوره الرقابي بكل جهات الدولة باقتدار.

وأضاف ان تلك الفئة أنجزت تقريرها عن النصف الثاني من السنة المالية 2018/2017 وما تضمنه من بيانات وإحصائيات أشاد بها مجلس الوزراء وعبر عن شكره وتقديره لرئيس الجهاز وجميع العاملين فيه.

وتساءل السويط: ألا يستحق هؤلاء العاملون الدعم المعنوي والمادي على ما يقومون به من أجل الحفاظ على المال العام والتصدي لأوجه العبث بمقدرات الدولة المالية؟

وأكد انه لن يقف مكتوف اليدين إزاء العبث بتقييمات المراقبين الماليين، معتبرا ان تلك التقييمات جاءت فاقدة الموضوعية والعدالة وأضرت بالحقوق المالية والإدارية لبعض العاملين في الجهاز.

واعتبر السويط ان حصول الموظف على تقييم لأدائه يتسم بالموضوعية والعدالة هو حق أصيل له وان الظلم في هذه المسألة ينعكس سلبا على أداء عمله ويشعره بالإحباط خاصة في جهاز رقابي يسعى لتحقيق رقابة مسبقة فعالة ويهدف الى ضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء المالي العام، ويعزز المصداقية والثقة بالإجراءات المالية.

..ويقترح وقف توسعة مكب النفايات ونقله عن المناطق السكنية

قدم النائب ثامر السويط اقتراحا برغبة لوقف توسعة مكب النفايات والعمل على نقله بعيدا عن المناطق السكنية. ونص الاقتراح على ما يلي:

نظرا لورود شكاوى متكررة من المواطنين بسبب توسعة مكب النفايات بمحافظة الجهراء، كالموجودة خلف (واحة الغانم) والتي تؤثر سلبا وبشكل مباشر على المواطنين والبيئة المحيطة، وحفاظا على الصحة العامة وبيئة منطقة البر والمظهر الخارجي للمحافظة.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«وقف توسعة مكب النفايات وحظر استخدامه والعمل على نقله إلى أماكن بديلة بعيدة عن المناطق السكنية».

عسكر: تقديم «التجارة» تقريراً دورياً عن مكافحة ارتفاع الأسعار

عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا برغبة بأن تقوم وزارة التجارة بتقديم تقرير دوري كل ستة أشهر الى مجلس الأمة يبين الخطوات التي اتخذتها الوزارة تجاه ظاهرة غلاء الأسعار.

ونص الاقتراح على ما يلي:

نظرا لغلاء المعيشة والارتفاع المستمر في أسعار السلع الغذائية، ووقوف وزارة التجارة والصناعة أمام ذلك مكتوفة الأيدي، من دون اتخاذها خطوات عملية تحد من ذلك، ما أدى إلى عدم استقرار أسعار السلع الغذائية فضلا عن تأثير ذلك على قضية الأمن الغذائي بأكملها.

وتساءل النائب عسكر العنزي: ألا يستحق هؤلاء العاملون الدعم المعنوي والمادي على ما يقومون به من أجل الحفاظ على المال العام والتصدي لأوجه العبث بمقدرات الدولة المالية؟

ما أسباب اعتماد «الخدمة المدنية» كادراً خاصاً لـ«المراقبين الماليين»؟

وجه النائب محمد الدلال سؤالا الى وزير الدولة للشؤون الاقتصادية، قال في مقدمته: لما كان قرار مجلس الوزراء رقم 1669 لسنة 2016 بشأن الكادر الخاص لجهاز المراقبين الماليين قد استند الى كتاب ديوان الخدمة المدنية رقم 826 بتاريخ 2016/11/23، فقد تبين عدم انصاف ديوان الخدمة المدنية للجهاز حيث لم يساو في البدلات والمزايا المالية بين جهاز المراقبين الماليين وبين الجهات الرقابية الأخرى (ديوان المحاسبة، الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وحدة التحريات المالية) مما ترتب عليه غياب العدالة بين الجهات الرقابية ووقوع ضرر نفسي ومعنوي كبير على العاملين في جهاز المراقبين الماليين، بالإضافة إلى قيام ديوان الخدمة المدنية بخطأ قانوني آخر بحق الجهاز عندما قام بتقليص الهيكل التنظيمي لجهاز المراقبين الماليين الى 3 قطاعات بينما وضعت اللجنة العليا للجهاز6 قطاعات الهيكل التنظيمي وهذا التقليص لهيكل الجهاز يعتبر مخالفة قانونية جسيمة للمادة رقم 7 من القانون رقم 23 لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين.

وطال بتزويده وإفادته بالآتي:

1ـ ما أسباب اعتماد ديوان الخدمة المدنية كادرا خاصا لجهاز المراقبين الماليين اقل في بدلاته ومزاياه المالية عن كادر الجهات الرقابية الأخرى (ديوان المحاسبة، الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وحدة التحريات المالية)؟ وما أسباب عدم المساواة في الكوادر بين الجهات الرقابية؟

2ـ ما أسباب مخالفة ديوان الخدمة المدنية لنص المادة 7 من قانون الجهاز المشار اليه وذلك في عدم اعتماده للهيكل التنظيمي التي وضعته اللجنة العليا للجهاز؟ كما يرجى تزويدنا بكل المخاطبات الرسمية بين الجهاز وديوان الخدمة المدنية بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي للجهاز.

3ـ ما رأي إدارة الفتوى والتشريع بشأن الجهة المختصة بوضع الهيكل التنظيمي الجهاز المراقبين الماليين؟ ومدى احقية ديوان الخدمة المدنية بالتعديل عليه؟

4ـ ما خطوات ديوان الخدمة القادمة لتصحيح هذا الوضع الخاطئ والعمل على مساواة كادر جهاز المراقبين الماليين بكوادر الجهات الرقابية الأخرى؟

إطلاق اسم حصة الحميدان على إحدى مدارس اليرموك

قدم النائب محمد الدلال اقتراحا برغبة قال في مقدمته: النساء شقائق الرجال، وقد أثبتت المرأة الكويتية أنها رائدة قيادة الميادين المختلفة لنهضة المجتمع والحفاظ عليه والعمل على تماسك أفراده وأواصره كما نادت خطة التنمية بالكويت بدعم المرأة وإبراز أدوارها القيادية والاجتماعية، ومن ضمن تلك الشخصيات النسائية ذات الدور القيادي الإنساني والاجتماعي والتربوي المربية الفاضلة حصة حميدان تركي الحميدان ـ رحمها الله ـ والتي وافتها المنية في 14 من يناير 2018 بعد مسيرة عطاء كبيرة في مجال التربية والعمل الخيري والإنساني وخدمة المجتمع.

وقد تضمنت المسيرة الحياتية والعملية للمربية الأستاذة حصة الحميدان محطات كبيرة فقد تخرجت في قسم علم النفس بكلية الآداب ـ جامعة الكويت، وعملت في مجال الخدمة الاجتماعية في وزارة التربية وفي مدارس عدة وفي رياض الأطفال لمدة 30 عاما.

كما تدرجت المرحومة بإذن الله في العمل الوظيفي من أخصائية اجتماعية الى موجهة فنية خدمة اجتماعية، وتقاعدت عام 2012 اضافة لذلك عملت ـرحمها اللهـ في المجال التطوعي الاجتماعي والخيري والإنساني في جمعية المعلمين الكويتية وجمعية الإصلاح الاجتماعي، وأعطت الكثير من المحاضرات الاجتماعية والدورات في مجالات تعزيز القيم الإيجابية للمجتمع وفي مجال العمل الخيري والإنساني وقد ترأست ـ رحمها الله ـ أمانة العمل النسائي بجمعية الإصلاح الاجتماعي 2012ـ2016، كما عرف عنها حرصها على تدعيم روابط المجتمع وتعزيز العلاقات الاجتماعية وتدعيم القيم الايجابية مع المجتمع ـ رحمها الله ـ لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تقديرا للجهود والعطاءات الخيرية والإنسانية والاجتماعية التي قامت بها الاستاذة حصة حميدان تركي الحميدان ـ رحمها الله ـ وتعزيز القيم الإيجابية في بناء المجتمع والحفاظ عليه في مجال التربية والخدمة الاجتماعية والعمل التطوعي، فإنني اقترح تسمية إحدى مدارس الكويت (منطقة اليرموك) باسم المربية الفاضلة الأستاذة حصة حميدان تركي الحميدان ـ رحمها الله.

الميزانيات: 90٪ من الملاحظات على «الكهرباء» مستمرة ومتكررة ولم تعالج

شعيب المويزري ورياض العدساني وعدنان عبدالصمد وعبدالله الرومي أثناء اجتماع اللجنة

أنس الصالح وأركان وزارته خلال الاجتماع

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبدالصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الكهرباء والماء عن السنة المالية 2018/2017 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين.

وتبين للجنة أن 90٪ من الملاحظات لم تتم تسويتها ومعظمها ملاحظات مستمرة ومتكررة ولم تأخذ الوزارة أي إجراءات جادة لتسويتها، واعتبر ديوان المحاسبة الوزارة من الجهات غير المتعاونة معه من حيث عدم تمكينه من الدخول على النظام الخاص بفواتير الكهرباء أسوة بالجهات الأخرى كديوان الخدمة المدنية ووزارة المواصلات، وذلك نتيجة تحججها بسرية المعلومات، في حين أكدت الوزارة أن كل المعلومات والبيانات متاحة لديوان المحاسبة.

وأكدت اللجنة على ضرورة تعاون الوزارة مع جميع الجهات الرقابية لتمكينها من القيام بأعمالها الرقابية وفقا لما جاء في القوانين المنظمة لذلك، وأن تحججها بالسرية غير مبرر خصوصا أن جهات أخرى قد مكنت الديوان من الدخول إلى أنظمتها التي تتشابه معها من حيث نوعية المعلومات.

ولاحظت اللجنة أن الوزارة تعاني من خلل وارتباك في أعمالها المالية والمحاسبية نتج عنها العديد من الملاحظات سجلتها الأجهزة الرقابية في تقاريرها، وتعاني الوزارة أيضا من خلل في إدارة عقودها حيث لا توجد متابعة لتمديد أو تجديد للعقود المنتهية، بالإضافة إلى التأخر في فرض غرامات التأخير على المقاولين.

وتتجاوز الوزارة في كثير من الأحيان المحطات الرقابية ومنها على سبيل المثال عدم عرض بعض الاستمارات والعقود على المراقب المالي، عدم أخذ موافقات الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة قبل الارتباط وعدم أخذ موافقة الجهات الرقابية عند تجديد أو تمديد القعود أو إصدار الأوامر التغييرية.

وبالرغم من إقرار مجلس الأمة لميزانية توجيه 3 – النفقات الرأسمالية للسنة المالية 2018/2017 بوقت مبكر، إلا أن ذلك لم ينعكس بالإيجاب على تنفيذ تلك المشاريع، حيث بلغ عدد المشروعات التي لم يصرف عليها أي مبلغ عدد 42 مشروعا، وهو ما يؤكد على عدم الدقة في حصر ظاهرة تأخر المشاريع بالتأخر في إقرار الميزانية.

علما بأن الوزارة تحتاج إلى إعادة هيكلة مشاريعها الإنشائية بما يتناسب مع القدرة التنفيذية للوزارة حيث إن الاستمرار في التأخر في إنجاز المشاريع سوف يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها في المستقبل.

وركزت اللجنة على ضرورة تحميل بند الصيانة الجذرية بما يخص من مصروفات، حيث قامت الوزارة بتحميل هذا البند بتكاليف توريد عمالة لمختلف القطاعات الوزارة كالشؤون المالية وإدارة المشتريات وإدارة التدقيق وغيرها من الإدارات التي ليس لها علاقة بالأعمال الفنية والصيانة، كما أكدت اللجنة على ضرورة اعتماد الوزارة على الكوادر الفنية الكويتية من حديثي التخرج، والتنسيق مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لتقديم دورات خاصة للفنيين الذين تحتاجهم الوزارة أسوة في الجهات الأخرى.

وتطرقت اللجنة لوقود تشغيل المحطات في الوزارة والتي تزودها به مؤسسة البترول الكويتية كونه يمثل ما يقارب 50٪ من مصروفات الوزارة، حيث بينت الوزارة أنها لم تستشر أبدا في نوعية الوقود التي تزود به، وليس لها أي علاقة فيما يتعلق في التعديلات التي ستتم في مصفاة الزور، وأشار ديوان المحاسبة إلى أن اتفاقية التحاسب بين الوزارة ومؤسسة البترول الكويتية تبخس حقوق الوزارة وجاءت في صالح مؤسسة البترول، وعليه فإن اللجنة تؤكد على ضرورة إعادة النظر في تلك الاتفاقية وعلى ضرورة التنسيق بين الوزارة والمؤسسة في نوعية الوقود تحقيقا للفائدة القصوى.

وأكدت اللجنة على ضرورة إعادة النظر في آلية التحاسب بين الوزارة والمؤسسة، حيث إن المؤسسة تقوم بتزويد الوزارة بالوقود بناء على السعر العالمي، بينما تتحاسب الوزارة مع المؤسسة على استهلاكها للكهرباء بالسعر المدعوم.

وتساءلت اللجنة على حول آلية تحصيل المبالغ الخاصة بفواتير الكهرباء المتبعة حاليا والتي تساهم بشكل مباشر في تضخم رصيد الديون المستحقة للحكومة، علما بأن الوزارة تعتمد حاليا على شركات للقيام بقراءة العدادات، حيث بينت الوزارة أنها في صدد تنفيذ مشروع العدادات الذكية والذي يمكن الوزارة من معرفة استهلاك الكهرباء دون الحاجة لقراءة العدادات وهو ما يسهم بحصر المطالبات أولا بأول.

فهاد لنقل مردم النفايات بالجهراء بعيداً عن المناطق السكنية

عبدالله فهاد

قدم النائب عبدالله فهاد اقتراحا برغبة قال في مقدمته: شهد مكب (مردم النفايات) في محافظة الجهراء توسعات كبيرة وهائلة ويتم الردم بطريقة بدائية، ما يشكل تأثيرا سلبيا ومباشرا على البيئة وصحة أهالي المنطقة، ويخالف توجهات الدولة للمحافظة على البيئة وتنويع مصادر الدخل.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«وقف توسعة مكب النفايات وحظر استخدامه من قبل بلدية الكويت، ونقله إلى موقع بديل بعيدا عن المنطقة السكنية».

الدمخي: ما أسباب عدم وجود ثانوية عامة بنين في الرميثية؟

عادل الدمخي

وجه النائب د.عادل الدمخي سؤالا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي قال في مقدمته: نظرا لما تتمتع به منطقة الرميثية من كثافة سكانية كبيرة إلا انه لا توجد بها مدرسة ثانوية بنين لسكان تلك المنطقة والذي يناشد به سكان المنطقة منذ زمن. وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1ـ ما أسباب عدم وجود مدرسة ثانوية عامة بنين في منطقة الرميثية؟

2ـ هل هناك جدول زمني أو خطة تتضمن منطقة الرميثية لإنشاء ثانوية عامة بنين بالمنطقة؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بالخطة الزمنية للوزارة لإنشاء هذه المدرسة بمنطقة الرميثية؟

عيادة خاصة وشباك للمواطنين في مستوصف السالمية

قدم النائب د.عادل الدمخي اقتراحا برغبة قال في مقدمته إنه نظرا لما يعانيه المواطنون في منطقة السالمية في المستوصف الخاص بالمنطقة من ازدحام وانتظار لمدة طويلة للدخول للعيادة وأخذ الأدوية بسبب عدد الوافدين الكبير بالمنطقة أتقدم باقتراح بإنشاء عيادة خاصة وشباك خاص في الصيدلية للمواطنين.